

الدورة السبعون بعد المائة للمجلس

البند 7: معلومات محدثة عن استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحويل

أثرت جائحة كوفيد-19 سلبًا على الاقتصادات من حول العالم، حيث خسّر الملايين وظائفهم ودخلهم ودُفع بهم إلى هاوية الفقر والجوع. وتشير تقديرات حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021 إلى أنّ 720 إلى 811 مليون شخص في العالم عانوا الجوع في عام 2020 - أي بزيادة قدرها 161 مليون شخص أكثر من عام 2019.

وأفادت تقديرات التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2022 بأنّ ما يقارب 193 مليون شخص موزعين على 53 بلدًا وإقليمًا قد عانوا من انعدام حاد في أمنهم الغذائي عند مستوى أزمة أو مستويات أسوأ (المرحلة 3-5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية) في عام 2021. ويمثل هذا زيادة قدرها 40 مليون شخص تقريبًا مقارنة بالأرقام القياسية بالفعل المسجلة في عام 2020. ويشمل هذا الرقم الصراعات باعتبارها العامل الرئيسي الذي دفع بنحو 139 مليون شخص في 24 من البلدان/الأقاليم إلى حلقة انعدام الأمن الغذائي الحاد، بعدما كان يبلغ 99 مليون شخص تقريبًا في 23 بلدًا/إقليمًا في عام 2020.

وفي عام 2022، تأثرت جهود التعافي من كوفيد-19 بفعل الحرب في أوكرانيا التي تمتدّ تداعياتها المختلفة في أرجاء العالم كافة. وبحسب آخر التوقعات الاقتصادية في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من نسبة مقدرة تبلغ 6.1 في المائة في عام 2021 إلى 3.6 في المائة في عامي 2022 و2023. ويمثل هذا 0.8 و0.2 نقطة مئوية أقلّ لعامي 2022 و2023 على التوالي مقارنة بتوقعات شهر يناير/كانون الثاني 2022.

وتعمل المنظمة جاهدة على برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها منذ تفشي الجائحة وقد أطالت مدة هذا البرنامج الشامل إلى يوليو/تموز 2023.

وإذ بلغت الاحتياجات التشغيلية 1.32 مليار دولار أمريكي، تلقى البرنامج حتى فبراير/شباط 2022 مساهمات مؤكّدة ومتعهدًا بما مجموعه 466 مليون دولار أمريكي أو ما يناهز 35 في المائة من الغاية الموضوعة.

أما بالنسبة إلى محور التركيز الإقليمي، فقد تلقى حتى الآن إقليم أفريقيا أكبر حصة (لا تزال تتزايد) من المساهمات الطوعية وموارد المنظمة - بما يمثل 38 في المائة من المجموع - يليه إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي، بنسبة تبلغ حاليًا 30 و13 في المائة.

وقام البرنامج بحشد الدعم السياسي والمالي والفني لفائدة شرائح واسعة من سكان الريف ولإعادة إطلاق عجلة الأنشطة الاقتصادية. وشملت هذه الجهود مصادر مبتكرة للبيانات من أجل رصد أثر جائحة كوفيد-19 وتقييمه على وجه السرعة؛ وتعميم وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية الوطنية عبر مختلف الأقاليم؛ وإجراء تحليل لأثر الجائحة على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك التدريب الإلكتروني في مجال سلامة الأغذية؛ ونظم الإنذار المبكر بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل رصد واجهة التفاعل بين الإنسان والحيوان بموازاة الدفع قدمًا بنهج صحة واحدة شامل، إضافة إلى وضع خطط طوارئ للالتجاع المأمون للرعاة إلى مراعي فصل الشتاء (في أفغانستان مثلاً) وما إلى ذلك.

وقد أظهر البرنامج أيضاً الأهمية الحاسمة لوجود نظام متين لرصد البيانات والتحليلات الآنية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر ورصد الأسعار وتحديد البؤر الساخنة لنقاط الضعف والاختناقات، فضلاً عن الحاجة إلى وجود علاقة وثيقة بين القرارات والتدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على مستوى السياسات مع التركيز على النساء باعتبارهنّ المجموعة الأشدّ تأثراً بالجائحة في النظم الزراعية والغذائية.

وقد أبرزت هذه العملية أيضاً الحاجة إلى وجود سياسات واستراتيجيات لمعالجة القضايا الهيكلية المتصلة بمحالات عدم المساواة والاستجابات الفورية والملموسة اللازمة لضمان العمل اللائق والعمليات الاقتصادية في الاقتصاد غير النظامي.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين